صورة السودان من منظور المنظمات الدولية في الفترة 2009م-2013م

عبدالحليم موسى يعقوب *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على صورة السودان من خلال تقارير المنظمات الدولية التي ناقشها البحث من باب انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، بجانب موقف تلك المنظمات الدولية من الحكومة السودانية بعد طردها من دارفور، واتهام الحكومة لها بضلوعها في قضية المطالبة في محاكمة الرئيس البشير بالجنائية الدولية، ثم الوقوف على مستوى حرية الصحافة، وأخيرا وضع السودان على قائمة الدول الفاشلة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وفي خاتمة البحث انتهى إلى عدة نتائج أهمها: إبراز تقارير المنظمات الدولية للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور حتى طالبت الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس البشير وبعض المسؤولين بالحكومة السودانية، بجانب إبراز انتهاكات الحرية في الصحافة السودانية.

المقدمـــة:

يناقش الباحث من خلال هذا البحث صورة السودان عبر تقارير المنظمات الدولية من خلال أربعة محاور ساهمت في تشكيل صورة السودان المنبثقة عن الحرب في دارفور، وتتلخص هذه المحاور في القضايا الآتية:

أولا: انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.

ثانياً: قرار الجنائية الدولية وطرد المنظمات الأجنبية من العمل في السودان.

ثالثاً: موقف الحكومة من حرية التعبير في الصحف السودانية.

رابعاً: وضع السودان على قائمة الدول الفاشلة.

كما يتناول هذه المحاور حتى تكتمل لديه الصورة التي رسمت عن السودان خلال فترة البحث (2009م ــ2013م) على الرغم من أن ظلال هذه الصورة سيمتد لسنوات عديدة، ويصبح مادة إعلامية قد تنتهي إلى تنميط صورة السودان على شاكلة الصومال؛ فقد أدت التقارير الإعلامية العديدة عن الإبادة الجماعية بدارفور إلى رسم صورة نمطية عن دارفور اختزلت فيها

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2014.

* قسم الإعلام والإتصال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية.

صورة السودان[1]، وقد تمّ بموجب هذه التقارير عن المجازر بدارفور إلى مطالبة الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس البشير،وقد أدى تقرير الجنائية الدولية إلى تقوية الجبهة الداخلية بالسودان لإحساس الرأي العام بظلم الغرب لرئيسهم، ومن ثمّ برزت الحمية السودانية. وفي إطار التناول الإعلامي لقضية دارفور، رأت الحكومة السودانية أن تناولها من بعض الزوايا يمثل خطوطاً حمراء تمس الأمن الوطني، ومن هنا بدأ مسلسل إيقاف الصحف ومصادرة بعض الأعداد من الأسواق، وحبس بعض الصحفيين، وقد ظهرت العديد من تلك الانتهاكات إزاء حرية التعبير عبر تقارير المنظمات الدولية، مكملة صورة السودان بعد اشتعال حرب دارفور عقب توقيع نيفاشا 2005م، ثم أخيرا وضع السودان على قائمة الدول الفاشلة.وبمناقشة هذه المحاور يتشكل لدينا المشكل الدارفوري الذي يرسم صورة السودان عبر تقارير المنظمات الدولية. حتى بلغ الأمر إلى تهديد مدير جهاز الأمن والمخابرات السابق، صلاح قوش في مؤتمر صحفي بعض الصحفيين الذين تناولوا قضية دارفور وتداعياتها الداخلية والخارجية، قائلاً: "بأن لديهم معلومات عن علاقات مشبوهة لصحفيين بسفارات أجنبية"، وقد طالبه الصحفيون بإعلان تلك الأسماء وتقديم بيناته إلى القضاء ولكنه لم يفعل[2]. ثم اتهم قوش فيما بعد بذات الجريمة عقب اتهامه في محاولة انقلابية ضد البشير.

1. الاهداف:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المحاور الآتية:

أ. رصد المنظمات الدولية لقضية انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور خلال الفترة من 2009 - 2013م.

ب. التعرف على موقف المنظمات الدولية من طردها من دارفور من قبل الحكومة السودانية، واتهام الحكومة لها بضلوعها في قضية المطالبة بمحاكمة الرئيس البشير في محكمة الجنائية الدولية.

ج. الوقوف على موقف المنظمات الدولية من الانتهاكات التي تعرضت لها حرية الصحافة بالسودان.

2. التساؤلات البحثية:

أ. ما الانتهاكات التي رصدتها المنظمات الدولية إزاء حقوق الإنسان بدارفور؟

ب. لماذا طردت الحكومة السودانية المنظمات الدولية من دارفور وما علاقتها بقضية محاكمة البشير أمام الجنائية الدولية؟

ج. ما موقف المنظمات الدولية لمستوى حرية التعبير الصحفي بالسودان؟

3. مشكلة البحث:

تتلخص المشكلة البحثية في المحاور الآتية التي ساهمت في تشويه صورة السودان عالميا، وهي:

أ. تقارير المنظمات الغربية حول انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها "أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، ومساهمتها في إصدار الجنائية الدولية قرارها باتهام الرئيس البشير بارتكابه جرائم ضد الإنسانية بدارفور.

ب. بروز ظاهرة مصادرة حرية التعبير بالصحافة السودانية خاصة في القضايا المرتبطة بما يسمى قضايا الأمن القومي والتي قادت إلى اغلاق العديد من الصحف الخاصة ومصادرة أعداد منها قبل التوزيع.

ج. وضع السودان على قائمة الدول الفاشلة جراء قضية دارفور والتي ساهمت في خلق صورة نمطية عن السودان شابهت صورة الصومال، أي صوملة صورة السودان لأنها الاقرب للذهنية الغربية والعربية في تشبيه فشل الدولة القطرية باعتبارها الدولة التي لم تعرف سوى الحروب والمجاعات.

4. منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو كما عرفه بيرنارد بيرلسون (Bernard R. Berelson) بأنه: أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال[*].بجانب المنهج التاريخي وهو سياق الوقائع والأحداث ووصف الظاهرة الإعلامية وتسجيلها كما حدثت في الماضي[**].

5. اسباب اختيار الفترة الزمنية:

أ. بداية دخول قضية دارفور مرحلة التصعيد الإعلامي عقب إعلان انفصال دولة الجنوب في 9 يوليو 2011م.

ب. تم طرد العديد من المنظمات الغربية لتجاوزها لمهامها في إطار العمل الإنساني بدارفور، إذ ارتبط بعضها بقضية محاكمة البشير امام الجنائية الدولية.

ج. بروز العديد من ظواهر مصادرة حرية التعبير الصحفي، حتى طالبت المنظمات الحقوقية الغربية الحكومة السودانية باحترام مبادئ حرية التعبير وحماية الصحفيين.

---

* طعيمة، رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989م، ص 22.

** عبد الحميد، محمد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص262-26.

6. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أنه الأول الذي ناقش صورة السودان من خلال منظور المنظمات الغربية عقب انفصال دولة جنوب السودان، وبروز قضية محاكمة الرئيس البشير مما أبرز ذلك قضية دارفور باعتبارها قضية إنسانية شابهت مجازر رواندا، وذلك للأرقام القياسية التي أعلنتها وسائل الاعلام الغربية وجرائم الاغتصاب وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. ثم تصدي الحكومة للصحف التي تناولت هذه القضايا بعدة وسائل تباينت بين مصادرة الصحف قبل التوزيع، أو الإغلاق المؤقت، أو الحبس لبعض الصحفيين، وكل ذلك تحت مسمى حماية الأمن القومي.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: موسى،عبده مختار، دارفور..من أزمة دولة إلى صراع القوى، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت – الدوحة، 2009م[3]. تناول الكتاب المشكلة الدارفورية بأبعادها، الجغرافية والاجتماعية والسياسية، وأبان أن بعض جذور المشكلة تكمن في الصراع الداخلي للمجتمع الدارفوري، كما توقف عند مذكرة المحكمة الجنائية الدولية، التي قضت بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير في الرابع من مارس 2009 لاتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وضد المدنيين في دارفور. وخلص الكتاب إلى عدة نتائج أهمها: الدور الغربي في تأجيج الصراع الدارفوري نتيجة لثرواته الطبيعية، بجانب إهمال الحكومات للتنمية بالإقليم مما ولد مفهوم التهميش لدى النخبة الدارفورية التي أججت الصراع التاريخي مرة اخرى.

الدراسة الثانية: عثمان، عبد النعيم ضيفي، دارفور... التاريخ والصراع والمستقبل (قصة إقليم دارفور والصراع)، دار الرشاد للنشر والتوزيع، 2008م[4]. يهدف هذا الكتاب إلى تناول تاريخ دارفور وسلطنتها،، بجانب حديثه عن جذور المشكلة الدارفورية، ودور القوى الإقليمية والدولية في الصراع هنالك، وقد أبان دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في علاج الأزمة، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، وقد خلص إلى عدة نتائج من اهمها: وجود عدة آثار للتدخل الغربي في الصراع الدارفوري نتيجة لثرواتها الطبيعية، بجانب ضلوع الحكومات السودانية المتعاقبة في الصراع.

الدراسة الثالثة:عبد الرحمن، ابتسام محمود، اتجاهات الصحافة السودانية إزاء قضية دارفور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني،كلية الاعلام، 2012م[5]. اوضحت الباحثة المؤثرات المحلية والاقليمية والإعلامية السياسية في الصراع الدارفوري، كما تناولت ظاهرة اهتمام وسائل الإعلام الدولي بصورة مباشرة وغير مباشرة بأمن واستقرار المجتمع وتشكيل رأي عام حول القضية على الساحتين المحلية والعالمية أثر سلباً في الأوضاع السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التدويل الإعلامي لقضية دارفور نتج عن ضعف الإمكانيات الاقتصادية والكوادر المؤهلة. بجانب أن العلاقة بين السلطة والصحافة كان لها دور واضح حول تدويل قُضية دارفور دولياً.

خلفية الصراع في دارفور:

يبدأ الباحث بمدخل تاريخي لخلفية الصراع في دارفور ثم يدلف إلى المحاور التي شكلت صورة السودان عبر تقارير المنظمات الغربية وما اكتنفها من مساجلات بين السودان وتلك المنظمات اتسمت بالحدة واتهام كل طرف للآخر بتجاوزه للأعراف والقوانين الدولية، وانعكس ذلك في بعدين تمثل الاول في رؤية تلك المنظمات بواجبها في مساعدة اولئك المنكوبين من اهل دارفور حتى ولو بالسلاح لحماية انفسهم من هجمات الجنجويد[6]، ورفع قضيتهم إلى المنابر الدولية بدعم من الإعلام الغربي، بينما جاء البعد الآخر في رؤية السودان لتلك الخطوات التي عدّها تمثل انتهاكا للسيادة الوطنية، ومن ثمّ يجب حماية أمنهم الوطني بطرد هذه المنظمات.

لنبدأ بجذور الصراع والذي تعود للعام 1964م حينما ظهر أول تنظيم إقليمي مطلبي بعد ثورة أكتوبر 1964م وعرف بجبهة نهضة دارفور، وقد ضم التنظيم عدداً من خريجي كلية غردون "جامعة الخرطوم"، وقليلاً من رجال الأعمال والتجار والطلاب وكبار المواطنين من الأحزاب السياسية. وقد عبر أحد الباحثين عن قضية دارفور باعتبارها أول حزن في العالم امتد زمنا طويلا حيث عبرت عنه العديد من الكتابات بلغات عديدة

ثم ظهرت بعد ذلك العديد من الحركات المسلحة التي تزامنت مع قيام حركات أخرى في جبال النوبة وشرق السودان عندما نفذ نظام الحكم الإقليمي في عهد حكومة الرئيس الأسبق جعفر النميري الذي أعلن بأن حكام الأقاليم سيتم تعيينهم من أبناء تلك الأقاليم إلا أنه لم ينفذ القرار، وأبقى الطيب المرضي الذي كان محافظاً لشمال دارفور، مما أدى إلى ثورة أهل دارفور على حكومة النميري في يناير 1981م، وتمكنت من إجبار الحكومة انذاك للتراجع عن قرارها، وتم تعيين أحمد إبراهيم دريج حاكماً لإقليم دارفور[7]؛ إلا أن الأوضاع في دارفور كان الطابع السائد بها عدم الاستقرار والخروج من مأزق آخر من الثورات والتوترات الأمنية، فقد ساد الإقليم توتر جديد بعد صدور قرار يضم حفرة النحاس وكفى قنجي الواقعة جنوب دارفور إلى الإقليم الجنوبي ولعل الأمر الذي أدى إلى هذا التوتر هو ما تميزت به منطقة " كفى قنجي"، حيث أنها تمثل سوقاً جامعاً ومزدهراً، مما حدا بالإنجليز جعلها منطقة فاصلة عندما أصدروا قانون المناطق المقفولة بين الجنوب والشمال[8]. وحفرة النحاس لا تقل أهمية عن كفى قنجي فقد تميزت بغناها وخصوبتها بثروة غير متناهية، مما جعلها مصدر مطامع مستمرة[9].

وبعيد قيام البشير بانقلاب عسكري في 1989م، انشق المهندس يحيى بولاد الذي ينتمى لقبيلة الفور من الجبهة الإسلامية القومية وحكومة الإنقاذ في عام 1992م، ومن ثم انضم إلى حركة جون قرنق، لكن سرعان ما اخمدت ثورته بعد القبض عليه وقتله، وقد اشتهر في الأوساط السودانية أن د. خليل ابراهيم هو من قام باعتقال يحيى بولاد. ثم قامت حركة أخرى في دارفور بقيادة عبد الواحد محمد نور اطلق عليها حركة تحرير السودان عام 2002م[10]، بيد أن الانشقاقات عصفت بها،وخاصة انشقاق مني أركوي مناوي الذي كان القائد الميداني السابق لحركته، حيث انضم إلى حكومة الخرطوم وشغل كبير مساعدي الرئيس السوداني عمر البشير. وأثر الخلاف التاريخي بين البشير والترابي فيما عرف بقرارات الرابع من رمضان في 12 ديسمبر 1999م، وبعد ذلك ظهر اسم د.خليل إبراهيم كزعيم لحركة العدل والمساواة وبدأت حركته الحرب على الحكومة بعد حرق عدد من الطائرات العسكرية الجاثمة بمطار الجنينة بغرب السودان.

اعتبرت هذه القطيعة في العلاقات بين البشير والترابي بداية التمرد في دارفور، بيد أن العديد من المبادرات العديدة التي حاولت رأب الصدع بين البشير والترابي، لم تكلل بالنجاح، وقد كان أبرزها مبادرة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ووساطة كل من الدكتور يوسف القرضاوي والشيخ عبد المجيد الزنداني، وانتهت جميعها بالفشل التي كان آخرها وساطة أمير قطرالسابق الشيخ حمد آل ثاني.ومن ثم وصلت كل محاولات السلام مع حركة العدل والمساواة إلى طريق مسدود حتى وفاة قائدها. ويعزو الباحث كل محاولات الحركة الرافضة للتصالح مع حكومة البشير إلى اثر نفوذ حسن الترابي على الحركة الذي يهدف إلى اسقاط حكم البشير باعتبار الاخير نكص عن الالتزام بمبادئ ثورة الانقاذ الوطني التي كان عرابها د.الترابي، ومن ثمّ اعتبر الترابي وجماعته قرارات البشير بمثابة انقلاب على الشرعية الثورية. وقد علق د. خليل في اخر لقاء له مع راديو دبنقا قبيل اغتياله مؤكدا هدف الحركة الرامي إلى إسقاط البشير وحزبه وعدم التصالح معه[11]. ويرى الباحث أن التهميش قضية تجد صدى لكل قطاعات الشعب لغياب التنمية في العديد من المدن الطرفية نتيجة للسياسات التراكمية الخاطئة للحكومات المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال[12].

سيقف الباحث على المحاور الأربعة التي بنى عليها هذا البحث حتى يحقق أهدافه البحثية وتساؤلاته وصولا إلى نتائج موضوعية.

أولا: انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.

وصفت الأمم المتحدة مشكلة الحرب في دارفور بـ"أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، وأطلقت عليها الولايات المتحدة اسم "الإبادة الجماعية"[13]. وهذا يؤكد مقولة الرئيس البشير أن الولايات المتحدة فتحت جبهة الحرب في دارفور مباشرة بعد اتفاقية نيفاشا في عام 2005م،ومن ثمّ تولت

الترويج الإعلامي للمجازر والانتهاكات الإنسانية. وكتبت الصحفية الأمريكية جولي فلينت أن ذروة الإبادة كانت في العام 2004، حينما كان عنف الحكومة يسبر أعماقاً جديدة، والناجون المرعوبون يهربون من حتفهم إلى تشاد، إذ أصبح من المستحيل بعد ذلك تجاهل دارفور، حينها قورنت الحرب في دارفور بمذبحة رواندا[14].

يبين ذو النون التيجاني المتمرد السابق بحركة تحرير السودان أنه في حقبة الإنقاذ الممتدة من 1990 وحتى 15 أكتوبر 2003م بلغ عدد القرى المهجورة والمحروقة "1078" قرية، بينما بلغ عدد القتلى"12248"،أما عدد النازحين أو المتضررين مليوناً واثنان وتسعون ألفاً من البشر[15].

وهو بذلك ينفي الأرقام الفلكية التي يعتمدها الإعلام العالمي ومنظمات حقوق الإنسان، حسب خبرته ومعايشته لأحداث التمرد، لأنه انضم ميدانياً لحركة تحرير السودان في منتصف عام 2004م، وقضى مع المتمردين عشرين شهرا في دارفور. فانتهاكات حقوق الإنسان تناولتها تقارير المنظمات الدولية برؤية سالبة أبرزت فيها جملة من الانتهاكات في دارفور تباينت بين القتل الجماعي والاغتصاب وتشريد السكان من مساكنهم بحرق قراهم، بينما حاولت الحكومة السودانية النفي القاطع لتلك الانتهاكات الإنسانية وأبانت أنها كانت تقاتل الجماعات المسلحة التي خرجت عن سلطة الحكومة المركزية التي كانت احيانا تختبئ في تلك القرى التي تعرضت لقصف طائرات ومدافع الحكومة السودانية، وقد نجم عن تلك العمليات ما صورته المنظمات بالإبادة الجماعية المنظمة للعرق الإفريقي من أهل دارفور مستخدمة في ذلك عرب الجنجويد الذين يشاركونهم المنطقة الجغرافية سعيا للانتقام منهم لثارات قديمة بين الطرفين[16].

برز دور الجنرال الأمريكي راو كابز (Raw Kaps) في دارفور الذي ظل حاضرا وسط المتمردين الدارفوريين يلعب أدواراً في تحريض المجتمع الدولي على التدخل العسكري، ووضع المنطقة تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الصاق التهم المختلفة بالخرطوم وتأليب وسائل الإعلام العالمية ضد حكومة البشير[17]. ويرى بعض المراقبين أن مساعد مدير وكالة التنمية الدولية السابق (روجر ونتر) ويعد أحد أركان فريق الاختصاصيين الأمريكيين بالشأن السوداني،يعمل في المنطقة وفق مبدأ التدخل العسكري وصنع الحركات المتمردة لضمان السيطرة الأمريكية في أفريقيا على شاكلة الجنرال الأمريكي راو كابز والذي أوصى سابقا بدعم المتمردين بصواريخ ستينغرFIM-92Stinger، والأسلحة المتطورة لإزالة حكومة الخرطوم[18].

يرى الباحث من خلال زياراته لدارفور مدى هشاشة الأمن فيها نتيجة للحدود المفتوحة على العديد من دول الجوار الأفريقي التي شهد معظمها صراعات أدت إلى تدفق السلاح للمنطقة، فأوحت إلى الدارفوريين حمل السلاح في ظل افتقار المنطقة للتنمية، أو غيابها أحياناً بالرغم من غناها بالثروات الحيوانية والمعدنية، بجانب هجرة المتعلمين منهم إلى خارج المنطقة؛ كل تلك

العوامل أدت إلى تفشي ظاهرة الغبن الاجتماعي على الحكومات المركزية ومن ثم التمرد عليها، ومن هنا دخلت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتهمة حكوميا بدعمها تلك الحركات المسلحة خاصة بعد توقيع اتفاقية نيفاشا 2005م.

الموقف الدولي من انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان:

تأتي مواقف الدول الغربية في قضايا حقوق الإنسان تتويجاً لتقارير المنظمات الدولية التي تصبح مادة إعلامية لبعض وسائل الإعلام الغربية. ومن الذين ساهموا في خلق صورة دارفور في الاعلام الامريكي الصحفي نيكولاس كريستوفر، كاتب الرأي بصحيفة النيويورك تايمز. وقد نال جائزة (بوليتزر) للمرة الثانية في 2006 عن سلسلة كتاباته عن الإبادة الجماعية في دارفور منذ بدأ الكتابة عن دارفور في عام 2004م. وهو ذو سوابق عديدة في التسلل إلى السودان حيث قام بإحدى عشرة رحلة إلى دارفور متسللاً عبر تشاد،وقد تم القبض عليه في إحداها، ولكن تم الإفراج عنه[19]. وعقب عودته لبلاده سارع بعقد مؤتمر صحفي أعلن فيه أن الحكومة السودانية تقوم بعمليات تطهير عرقي في جنوب كردفان مستخدماً لفظة ethnic cleansing. ويرى الباحث ان هذا الفعل اشبه بالعمل الاستخباري، وهذا يشير إلى علاقاته بالدوائر الاستخباراتية الامريكية التي جعلت من كتاباته مادة معتمدة في تقارير حقوق الإنسان، وهو أول من وصف ما يجري في دارفور بأنه إبادة جماعية، وكان هو المسؤول الأول عن تسليط الضوء على قضية دارفور وتقديمها إلى الرأي العام الأمريكي، وكان مصدر «إلهام» لمنظمات «كفاية» و«أنقذوا دارفور».

وما سيستغرب له المرء هو كيف له أن يفسر الحرب في دارفور في إطار تحليله الذي لخص نزاعها في حرب إبادة (وتطهير عرقي) للأفارقة تشنها الحكومة العربية وحلفاؤها في الجماعات العربية[20]. فأعمدة الرأي التي كتبها كريستوفر في النيويورك تايمز قديما لم تهيئ القارئ لضحايا (عربيغرب السودان) في نزاع دارفور؛ فالضحايا فيها أفارقة بغير منازع والمعتدون عرب. وانتقد د.عبدالله على ابراهيم منهجية نيكولاس كريستوفر في مقالاته حول دارفور، وفي آخر زيارة له لدارفور ليرى عن كثب كيف أساء تحليل نزاعها، ذكر في عموده الأخير هوية قبائل السلامات والبني حسين وقال إنهم عرب لم يتعرضوا لملاحقة الحكومة من قبل[21]. وهذا يتناقض مع حصيلة ماكتبهكريستوفر عن الابادة الجماعية حينما كان متأثرا باتجاه الحكومة الامريكية من النيل من السودان بدعمها للوبيات التي كانت وراء العديد من القرارات الدولية ضد السودان، بيد أن أكثرها تشويها لصورة السودان كان قرار الجنائية الدولية والخاص بالرئيس البشير. وعلى الرغم من أن بعض الكتاب الغربيين كانوا يكتبون من واقع الحقائق بدوافع مهنية لكن اصواتهم لم تجد اذانا تصغى اليهم، ولم ينالوا الجوائز العالمية لأنها لا تسير في ذات التيار. جاء كتاب جولي فلينت 'الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور' موضوعيا في تناوله لواقع الحرب

الدارفورية،فقالت إن ' قتل العرب للعرب في تصاعد من دون أي تعليق يذكر خارج السودان'. بل كان حصاد القتل في النزاع العربي العربي هو الأكثر عددا بين ضحايا دارفور قاطبة. فشمل القتل حتى بين العرب الموصوفين بالمتعاونين مع الحكومة[22]. وهذه الرواية لم تتناولها تقارير المنظمات الدولية التي ركزت على حرب الإبادة للقبائل الافريقية، لهذا من لم يستصحب الجغرافية والتاريخ الدارفوري لن يستطيع أن يشخص المشكلة تشخيصا موضوعيا ودقيقاً، لأن الصراعات القبلية ضاربة بجذورها في التاريخ الدارفوري لطبيعة المنطقة القائمة على تعدد الاثنيات العرقية ومواطن الصراع حول المراعي والحدود الجغرافية بين تلك القبائل.

تناولت المفوضة السامية لحقوق الإنسان (نافي بيلاي) في خطابها التقليدي في الجلسة الافتتاحية تحت البند الثاني من أعمال المجلس أوضاع حقوق الإنسان في دولٍ عديدة عبر قارات العالم المختلفة. ومن بينها تطرقت للسودان في فقرة مقتضبة تحدثت فيها عن الحرب الدائرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق بين الجيش السوداني والحركة الشعبية ـ قطاع الشمال ـ وعبّرت عن قلقها من ما اسمته بالقصف العشوائي ومنهج الأرض المحروقة الذي ميّز ذلك النزاع[23]. وقد تحدث وزير العدل مولانا محمد بشارة دوسة مبرأ ساحة الحكومة السودانية من تلك التهم مبيناً إلتزام السودان عامة بحقوق الإنسان وحمايتها وتطويرها، وأبدى البيان قلقه إزاء استحداث مفاهيم جديدة مدفوعة بأجندات غير متفق عليها دولياً ولا تستند إلى مبادئ القانون الدولي مثل التدخل في شئون الدول تحت غطاء الشأن الإنساني، والحروب الوقائية، والوصاية باسم أوضاع حقوق الإنسان[24]. وفي هذا إشارة إلى قرارات الامم المتحدة المتعددة حول قضية دارفور والتي اشارت بعضها إلى حظر الطيران ودخول قوات الامم المتحدة بدارفور التي عرفت بـ "قوات اليمونيد".

ويرصد الباحث أهم القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية تجاه دارفور والتي ساهمت في تشكيل صورة جديدة السودان وخلق صورة نمطية عنه، وهي كما يلي:

1. كان القرار الأول بالرقم 1325 لسنة 2000 الذي أصدره مجلس الأمن بشأن دارفور يفرض حظر السلاح وتجميد الأرصدة، وحظر السفر لكل من يتحدى جهود السلام.
2. صدر القرار الثاني بالرقم 1556 في 30 يوليه 2004، وقد تضمن إرسال عشرة آلاف جندي لحفظ السلام بين الطرفين لإنهاء واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية.
3. صعد مجلس الامن موقفه ضد السودان بسبب دارفور في عدة قرارات صدرت متعاقبة، في الشهور الأخيرة، منذ منتصف عام 2004، وتضمنت الضغوط المتصاعدة على السودان، وانتهت في القرار الرقم 1574 بأن المجلس ينوي تطبيق جزاءات المادة 41 على السودان، ما لم يتعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته. وركزت الولايات

المتحدة الأمريكية على الجانب الإنساني في أزمة دارفور، وقدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا لم يؤكد فيه ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن الجرائم المرتكبة في دارفور، من جانب القوات السودانية والقبائل المتعاونة معها، لم تصل إلى حد جرائم الإبادة الجماعية، وإنما هي جرائم حرب. وقد لاحظ الباحث أن هنالك العديد من البحوث والدراسات التي تم تمويلها من كبريات الجامعات الامريكية والغربية كجامعة هارفارد ويبل، وقد اشترك فيها بعض الباحثين السودانيين من أهل دارفور، وبعض الباحثين العرب، وذلك من أجل تأكيد حدوث تلك المجازر والانتهاكات الإنسانية[25].

وفي نهاية فبراير 2005، تمكن مجلس الأمن، بعد جدل طويل، دام أكثر من أسبوعين، من إصدار القرار بالرقم 1593 بناء على مشروع قرار فرنسي، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية كل فقراته، ما عدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكان المجلس قد أصدر هذا القرار، بغالبية ١١ صوتاً، من دون معارضة، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر مجلس الامن الاتي:

1. إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
2. أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار. غير أن حكومة السودان اعلنت عن رفضها القرار رقم 1593 السابق بعد ثلاثة ايام من موافقة مجلس الامن الدولي على ذلك القرار. وفقا للقرار رقم 1564 الذى تمت الموافقة عليه في مجلس الامن الدولي في يوم 2004/9/18م، عين الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة تحقيق دولية بشأن ما يدعى القيام بالتحقيقات في الحوادث المخالفة للإنسانية الدولية وحقوق الإنسان فى دارفور، وانتهت بتقرير إلى انان في فبراير 2005م, اتهمت فيه (51) من المسؤولين الحكوميين بارتكاب جرائم حرب؛ وجرائم معادية للبشرية.

اوردت تقارير اخبارية اعتراف أحمد تقت رئيس وفد حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور لمؤتمر الدوحة، قوله إن القرار تضمن معظم مطالب المتمردين، وتغافل عن دور الخرطوم في ضبط الاستقرار في الإقليم، بشكل دفع الخرطوم للإحباط، وحوّلها من الدفاع إلى الهجوم، وسحب وفدها من مفاوضات أبوجا، واتهامها لواشنطن صراحة بإفشال المفاوضات نتيجة مواقفها العدائية ضد الخرطوم؛ مما أعطى للمتمردين رسالة بوقوف الغرب معهم، وشجعهم على التشدد ورفض الحل الوسط[26]. فهذا القرار سند قوي لدعم حركات التمرد؛ لأنه يحثهم على الوقوف أمام اي محاولات للسلام بالمنطقة، وبرز ذلك من خلال رفض حركة العدل والمساواة لمفاوضات الدوحة وتبعتها العديد من الحركات الأخرى على أمل أن تضغط الولايات المتحدة على حكومة

الخرطوم لتلبية مطالبهم، ولم يتم التوقيع في مفاوضات الدوحة المتعددة إلا مع فصيل منشق من حركة العدل والمساواة بعد حادثة اغتيال خليل إبراهيم في منطقة ود بندة في ولاية شمال كردفان يوم الأحد 25 ديسمبر 2011م، الذي كان مصراً في كل مقابلاته الإعلامية على ضرورة تحرير السودان من حكومة البشير بدون أي تنازلات عن هذا المبدأ. وبعد موته تم تكوين الجبهة الثورية التي جمعت كل الحركات المسلحة لإسقاط حكم البشير، وهذه نتيجة متوقعة لنهاية القرارات الدولية بشأن دارفور. وقد ذكرت في موقعها "ان خطواتها في اسقاط النظام لن تتبدل ولن تتغير"[27].

كتب المبعوث الأمريكي الأسبق للسودان أندرو ناتيوس الذي أشار بوضوح إلى ليبيا في مقالته التي نشرتها (فورن بوليسي) والتي أوضح فيها منح القذافي لخليل إبراهيم مبالغ كبيرة وصواريخ، ولكنه قتل في غارة جوية يشاع أن الحكومة الليبية الجديدة زودت الخرطوم بإحداثيات المعسكر الذي يُعتقد أن خليل كان فيه يعد العدة للتحرك بقواته لمهاجمة الخرطوم، وذلك يوم 25ديسمبر2011م؛" ولعل موت خليل منح حكومة الخرطوم مهلة من الهجوم القادم عليها من التحالف الجديد ولكنها مهلة مؤقتة فقط"[28].

ويرى الباحث ان الدول الغربية إذا ارادت الضغط على الحركات المسلحة فإنها قادرة على اخضاعها على الجلوس في مائدة المفاوضات والوصول إلى حلول تنهي الحرب مثلما كانت نهاية حرب الجنوب بمفاوضات نيفاشا 2005م، ومما يدعم هذه الرؤية حينما أبلغ عدد من الدبلوماسيين الغربيين الجبهة الثورية رسمياً رفضهم العمل العسكري كوسيلة للإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير مشددين على تأييدهم للحل السياسي لقضايا الخلافات بين السودانيين، وأن أي نشاطات عسكرية ستكون مرفوضة ومدانة وسيتم التعامل معها كأنشطة إرهابية، حينها صرح مناوي لـ"سودان تربيون" عقب اجتماعه مع أعضاء المجتمع الدولي، بجنيف مؤكداً "أن الجبهة الثورية مستعدة للدخول في حوار مع النظام يهدف لإيجاد حل شامل لكل قضايا السودان والتخلي عن الحلول الجزئية لافتاً إلى أن المجتمع الدولي ابلغهم بدعمه للحل السياسي المتفاوض علية"[29].

ويرى الباحث أن قرارات المنظمة الدولية المتعلقة بدارفور ستقود في نهاية المطاف إلى فشل الحكومة، وبالتالي عدم وقف العنف والتوصل لسلام في دارفور،وحينها سيستمر مسلسل الضغوط بقرارات أخرى اعتمادا على المادة رقم 41 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز اتخاذ إجراءات عقابية أخرى؛ منها "وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا، وقطع العلاقات الدبلوماسية" وهكذا تكون القرارات الاممية داعمة لحركات التمرد ومضعفة لموقف الحكومة

المركزية حتى تجد هذه الحكومة نفسها تستجدي هذه الحركات لوقف الحرب التي ستنتهي بفصل دارفور على غرار سيناريو فصل جنوب السودان، وحينها تكتمل خارطة السودان الجديد.

ثانياً: قرار الجنائية الدولية وطرد المنظمات الأجنبية من العمل في السودان:

اتهمت الحكومة المنظمات العاملة في البرنامج بدعم حركة التمرد بالجنوب بالذخيرة والسلاح وجمع المعلومات الاستخباراتية عن تحركات الجيش السوداني مع تكديس مواد الإغاثة في مناطق التمرد، وحجبها عن المناطق الحكومية بغرض استقطاب المواطنين لصالح التمرد، وإرغامهم على التجنيد، إضافة إلى تسهيل حركة قادة التمرد بطائرات الأمم المتحدة، وضربت الحكومة أمثلة على ذلك بأن المنظمات خلقت غطاء واقياً للمتمردين فى بحر الغزال، مما مكنهم من إعادة تنظيم قواتهم مثلما حدث فى احتلالهم لمدينة "قوقريال" الإستراتيجية بولاية بحر الغزال، كما أنها سعت لتوحيد فصائل التمرد، عبر مؤتمر "أونليت" لتوحيد الدينكاوالنوير، ومؤتمر "واو" لتوحيد فصائل النوير[30].

ذكر مفوض العون الإنساني بالسودان حسبو محمد عبد الله أن السودان به أكثر من 150 منظمة أجنبية و2600 منظمة وطنية، وقال إن وزارته رصدت تجاوزات عدد من هذه المنظمات منذ فترة بعيدة، وأن قرار طرد المنظمات بسبب ضلوع تلك المنظمات في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية عبر تقديمها تقارير للمحكمة[31]؛ وأن منظمات أخرى قامت بترحيل الشهود إلى لاهاي عبر طائراتها[32]. وقد وجهت الحكومة المركزية لهذه المنظمات اتهامات بالعمالة لصالح جهات مخابراتية غربية وتمويل حركات التمرد[33].

وبطرد تلك المنظمات جاءت ردود الافعال ناقمة على الحكومة السودانية حيث قالت تاواندااهوندورا، نائبة مدير برنامج أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "ملايين الأرواح معرضة الآن للخطر، وإن الحكومة السودانية، بطردها الهيئات الإنسانية، تكون عملياً قد أمسكت بخناق جميع السكان المدنيين كرهائن، وهذا عمل عدواني تنبغي إدانته بأقوى العبارات من جانب الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والمجتمع الدولي بأسره. وما يحدث الآن هو معاقبة أهالي دارفور، الذين عانوا قسوة النزاع على مدار السنوات الست الماضية، ومن قبل حكومة بلادهم، رداً على مذكرة التوقيف[34].

يبدو أن هذه الخلفية العدائية التي حكمت العلاقة بين الحكومة السودانية والمنظمات الأجنبية فى جنوب السودان، ساهمت فى نقل التوتر بين الجانبين إلى صراع دارفور منذ اشتعاله فى عام 2003، حيث لعبت المنظمات الأجنبية أدوارا أكثر عمقا مما كان عليه الحال فى جنوب السودان ولعل أبرزها:

1. تدويل الصراع فى دارفور، إذ لعبت المنظمات الأجنبية أدوارا حقوقية وإغاثية ساهمت فى نقل الصراع من غرب السودان إلى الساحة الدولية عبر التقارير الدورية عن حالة حقوق الإنسان استطاعت إثارة الرأي العام العالمي ضد الحكومة السودانية، حتى أن منظمة العفو الدولية ذكرت على موقعها العبارة الآتية: لا يوجد حالياً مكتب لمنظمة العفو الدولية في هذا البلد "وذلك عند البحث عن اسم السودان في موقعها"[35]. وهذه اشارة إلى ان السودان غير متعاون مع المجتمع الدولي ومنظماته، ومن ثمّ فهو خارج القانون الدولي فهو اشبه بالدولة المارقة.
2. المساهمة فى قرار إحالة البشير للمحكمة الجنائية الدولية.
3. الضغط السياسى الغربي للتدخل فى دارفور، إذ برز تحالف غربي لدعم الدارفوريين عرف باسم "تحالف إنقاذ دارفور" (SAVE DARFUR) من أجل التحرك الدولى لوقف "الإبادة الجماعية فى دارفور"، وهو مكون من أكثر من 180منظمة يهودية وحقوقية ودينية، وقام هذا التحالف بالعديد من الخطوات فى إطار التصعيد ضد "ممارسات" الحكومة السودانية فى دارفور، مثل حملة "مليون صوت من أجل دارفور"، وأسفرت الحملة عن تسليم مليون بطاقة، مكتوبة أو إلكترونية، إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش تطالب بدعم نشر قوة دولية قوية لحفظ السلام وحماية سكان دارفور.
4. تكريس صورة ذهنية للصراع على أنه نزاع بين العرب والأفارقة.

الجنائية الدولية والبشير:

ظلت الحكومة المركزية تتهم الولايات المتحدة بإشعال حرب دارفور، وقد وردت عدة تصريحات بذلك من كبار المسؤولين الحكوميين، ثم كررها الرئيس البشير في لقاء مع قناة الجزيرة قائلاً: "إن الحكومة الامريكية وعدت حكومته حينما يتم التوقيع على اتفاقية نيفاشا، بأنها سترفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، غير انها فتحت جبهة دارفور مباشرة بعد توقيع نيفاشا 2005م، ونكصت عن وعدها بذرائع انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، حتى طالبت الجنائية الدولية بمحاكمتي على جرائم الحرب في دارفور، لهذا لن نثق في الوعود الامريكية"[36]. وهذا يؤكد مواقف السودان المتوجسة من المنظمات الدولية واهدافها غير الاغاثية التي قادت الحكومة المركزية إلى طرد تلك المنظمات حيث اتهمتها بالعمالة لتعاونها مع المحكمة الجنائية،وتجاوزت صلاحياتها الممنوحة لها من قبلُ، ومن ثمّ اصدرت الحكومة قراراً بطردها من البلاد[37].

يرى الباحث أن الاتهامات التي يواجهها الرئيس البشير تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وهي اتهامات دولية جسيمة للغاية؛ فالجرائم ضد الإنسانية تشمل القتل، والتصفية، والاغتصاب، والتعذيب، والنقل قسراً لمجموعة سكانية، وارتكاب هذه الجرائم ضمن هجمة ممنهجة

أو موسعة ضد المدنيين. وجرائم الحرب تشمل توجيه الهجمات عمداً إلى السكان المدنيين والقيام بالنهب. وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كانتا الأساس لمقاضاة الأفراد في جرائم ألمانيا النازية في محكمة نورمبرغ والتطهير العرقي في البلقان في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة.

ويرى الباحث أن قرار المحكمة الجنائية الدولية صدر وسط حملة إعلامية وحرب نفسية هائلة ضد السودان والرئيس البشير، وقد تزامن صدور القرار مع حرب غزة التي وصفت اعلاميا بحرب الإبادة الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك رفض المدعي العام للمحكمة أن يحرك الدعوى ضد الإسرائيليين بأي طريق، رغم مئات الشكاوى المقدمة له، وكذلك طلب السلطة الفلسطينية بذلك أيضا، مما يؤكد ازدواجية المعايير الدولية تجاه السودان.

تباينت ردود الافعال الدولية والاقليمية ازاء هذا القرار حيث أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي أن الخطوة التي تبنتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر حسن البشير تمثل "سابقة خطيرة وانحرافا غير ضروري" وقد تقود إلى تفاقم وتعقيدات الوضع في دارفور، محذرة من التداعيات الوخيمة التي قد تترتب عن مثل هذا التحرك،بينما دعا الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة المنعقد في أديس أبابا إلى حشد الدعم الدولي لتأجيل توجيه المحكمة الجنائية الدولية اتهامات ضد الرئيس السوداني[38]. أما دانيال بيكيل، مدير القسم الأفريقي في هيومنرايتسووتش فقد عبر عن موقف منظمته إزاء هذه القضية قائلاً: "النزاع في السودان سيستمر إذا لم تجلب الحكومة المعتدين أمام العدالة وتثبت احترامها لحقوق الإنسان."[39]. ويرى الباحث ان هذا القرار ساهم في رفض العديد من حركات التمرد الدارفورية الجلوس للمفاوضات مع حكومة البشير باعتباره مطلوباً للعدالة الدولية مما زاد من أمد الحرب، كما ان تصريحات بعض مسؤولي المنظمات الغربية على قرار تصريح بيكل السابق يجعل الحركات المسلحة تحس بأنها مدعومة غربيا، ومن ثمّ سيطول امد الصراع بالمنطقة، والذي اصبح معلما تاريخيا من معالم دارفور.

ثالثاً: موقف الحكومة من حرية التعبير بالصحف السودانية.

عدّت الحكومة السودانية تناول قضية دارفور بالصحف المحلية من القضايا التي يجب تناولها بحذر، حتى لا يقع الصحفي في مزالق الاتهام بالعمالة أو الخيانة، فهذه جرائم تقود إلى السجن أو تعريض الصحيفة لعقوبات تصل إلى مرحلة الايقاف النهائي، كما حدث سابقا مع العديد من الصحف التي تناولت قضية الجنوب من رؤية تخالف وجهات نظر الحكومة، مثل صحيفة السودان الدولية، وصحيفة الرأي الاخر، غير أن تلك الصحف تعرضت لكل تلك العقوبات حينما كانت حكومة الانقاذ تمر بالمرحلة الثورية[40]؛ بيد أن تلك المرحلة قد أفلت ولكن ما تزال عقلية تلك المرحلة تعود حينما تتناول الصحف موضوع دارفور بطرح الرأي الاخر، الذي يمثل دوما

الحركات المسلحة أو المنحازين لها في الفكر الصراعي، ولكن العديد من الصحفيين يحاول أن يلتزم بالمهنية الصحفية التي تحتم عليه الالتزام بالموضوعية وذلك لوجود الاعلام الجديد الذي يرغم بعضهم على عدم اخفاء الحقيقة، ومن هنا يأتي التصادم مع الحكومة، التي تفعل قوانين العقوبات والامن الوطني دون الالتفات إلى قوانين المطبوعات، وهذه الافعال تؤدي إلى احتجاجات نقابة الصحفيين ومجلس الصحافة والمطبوعات واللتين تطالبان السلطات بإلغاء تلك العقوبات التي تطال الصحفيين، فتستجيب لهم احيانا. ومن ثم رفع المجلس رفع مذكرة إلى رئاسة الجمهورية يعترض فيها على التعدي على صلاحياته التي يكفلها له قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية 2009، وطالب برد سلطاته إليه وفق القانون، وشدد على أهمية منع تدخل الأجهزة الأمنية في العمل الصحفي اليومي[41].

يعتبر تصنيف الباحث الأمريكي وليام روو للصحافة العربية، من أكثر التصنيفات العلمية التي لاقت قبولاً لدي الباحثين في العالم العربي، بيد أنه تصنيفاته المتعددة للصحافة العربية تجعلها منطوية في إطار النظرية السلطوية[42]، فالاختلافات بين تصنيفاته، تدرج في إطار التباين في درجة الحرية الصحفية التي يسمح بها كل نظام، حسب ظروفه السياسية والاجتماعية التي يعيشها، لهذا فانه لو اختلفت درجة حرية التعبير من قطر عربي لآخر، فان الصحافة في خاتمة المطاف تظل حذرة تخشى اجتياز الخطوط الحمراء التي رسمتها الدولة قانونيا أو عرفيا، وذلك لكي لا تفسد علاقتها مع السلطة القائمة[43]. وبالتالي اضحت قضية حرية التعبير مرهونة بالمواقف السياسية أكثر من التشريعات التي وضعتها الدولة للممارسة الصحفية، لأنه يمكن الالتجاء إلى قوانين الأمن والمخابرات حينما تحتاج إليها الدولة لردع الصحفيين باسم حماية الجبهة الداخلية والتكامل الوطني، ومن هنا تنزلق أقدام الحكومات في مصادرة حرية التعبير، وحينها تبرز تقارير المنظمات الدولية بالانتهاكات الصحفية، وهذه هي الصورة الواقعية بالسودان.

سيقف الباحث على العديد من المواقف التي تعرض لها الصحفيون وتمت مصادرة حرياتهم التعبيرية حينما تناولوا قضية دارفور. وسوف يحاول الوقوف على بعض زوايا الصورة الداخلية من رؤية سودانية ثم نستعرض منهجية اعداد التقارير الدولية في مجال حرية الصحافة والإعلام، والانتقادات التي وجهت لها،وكذلك تقارير المنظمات الدولية لنكمل الصورة ازاء اوضاع حرية التعبير.

يرى الباحث ان مطلع العام 2009م، شهد انتهاكات للحريات الصحفية في السودان، خاصة الرقابة القبلية للنشر التي يفرضها جهاز الأمن الوطني والمخابرات، علي الصحف السودانية، بالرغم من أن دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، يكفل الحق في التعبير، وبجانب مصادقة السودان علي عدد من المواثيق والعهود الدولية والإقليمية التي تضمن الحق في التعبير

عن الرأي بحرية ودون قيود، وفوق كل تلك المحاذير القانونية والدولية فقد ظلت الرقابة الأمنية متواصلة.

أصدر اتحاد الكتاب السودانيين عدة بيانات أدان فيها ظاهرة اعتقال الصحفيين الذين تخالف أراؤهم سياسات الدولة، ويرى الباحث أن صدور هذه البيانات تعتبر رد فعل طبيعي احتجاجاً على انتهاك حرية التعبير من قبل الدولة، وقد صدر أحدها عقب اعتقال ثلاثة صحفيين من صحيفة "رأي الشعب" التابعة للمؤتمر الشعبي بزعامة د. الترابي المنشق عن الحزب الحاكم بعد خلافات بين الطرفين، وقد جاء بالبيان ما يلي: للمرةِ الأولى نرَى في السودانِ مُمارسات تُعيد إلى الأذهانِ ظاهرة سُجناءِ الرأي التي تجاوزها المجتمع الدولي منذ أن انطوت سنوات الحربِ الباردة[44]. وفي بيان اخر أدان الاتحاد ما وصفها بالهجمةَ المُنظّمة على حُريّةِ التعبير وحُريّة الكِتابة وحُريّة الرأي، بما صَار يُمثل سياسة قمعٍ مستمرة، طالتْ صُحفا وصحَافيين[45]. وهنا رسم اتحاد الكتاب السودانيين الخطوط الاولى في لوحة مصادرة حرية التعبير حيث أصبح السجن احدى العقوبات التي توقع على الصحفيين استنادا على قانون الأمن والمخابرات وليس استنادا على قانون المطبوعات لعام 2009م، وتعزيزاً لهذا الاتجاه فقد برر وزير الاعلام الناطق باسم الحكومة، احمد بلال قرار جهاز الأمن والمخابرات بإيقاف النور أحمد النور عن مزاولة مهامه كرئيس تحرير لصحيفة الصحافة بأنه "لم يتحمل مسؤولياته عن ما ينشر بصحيفته"[46]. ويورد أحد الصحفيين شهادته عن تعامل جهاز الامن مع الصحف، وذلك طبقا لصحفيين عاملين في الصحف اليومية تحدث إليهم فأبانوا انهم قد تعاملوا مع منطق الامر الواقع وقبلوا بمبدأ وصاية جهاز الامن على العمل الصحفي طالما أن لا فكاك من ذلك،فقد أصدرت المحكمة الدستورية في العام 2010 حكما لصالح جهاز الامن يؤكد دستورية الرقابة القبلية المفروضة منه على الصحف[47].

أوردت العديد من المنظمات الغربية تقارير تفيد بتعرض العديد من الصحفيين إلى العديد من الانتهاكات، ونسوق أولى هذه التقارير من منظمة هيومن رايتسووتش التي صرح مديرها بالقسم الأفريقي دانيال بيكيل، منتقدا موقف الحكومة من التضييق على وسائل الإعلام قائلا: "على الحكومة وقف الرقابة على وسائل الإعلام والكف عن اعتقال الأفراد بسبب آرائهم السياسية"[48]. ويلاحظ الباحث أن هذا التصريح استند على العديد من المواقف الحكومية في التضييق على الصحفيين والأجهزة الإعلامية المستقلة بالخرطوم، كحالة الصحفية سميه هندوسة التي نالت شهرة كبيرة من خلال تناولها عبر العديد من الفضائيات العربية والغربية بعد حلق شعرها وإهانتها بكلمات عنصرية من قبل أجهزة الامن السودانية لمقالاتها المتعلقة بالصراع في دارفور وتأييدها فكرياً لحركة العدل والمساواة. ويرى الباحث أن تقارير المنظمات الدولية إزاء الانتهاكات التعبيرية تأتي دوما متأخرة في العديد من الاحايين بعد مرور وقت ليس بالقصير على تلك الانتهاكات، وحينها لن تكون ذات جدوى في ردع الحكومات عن الاستمرار في تلك

الممارسات، وانما تكون بمثابة تشخيص لحالة وفاة، إذ كان بإمكانها المساهمة في عملية الإنقاذ، لهذا يرى الباحث ان الدول اصبحت لا تلقي لها بالاً، لانتفاء صفة الجبر والإلزام فيها. ومن ثمّ ستساهم تلك التقارير في تشويه صورة السودان أمام الإعلام الدولي.

السودان وقائمة الدول الفاشلة: جاءت تقارير المنظمات الدولية إزاء السودان في المحاور الأربعة التي ناقشها الباحث التي ارتكزت عليها معظم تقاريرها، وبالتالي قادت في مجملها إلى تشويه صورة السودان، من كثرة التناول الاعلامي السالب عن السودان نتيجة لقرارات الامم المتحدة المتلاحقة التي نمطت صورة السودان باعتباره دولة فاشلة، كما ان هنالك العديد من مواقع التواصل الإجتماعي عمقت هذه النمطية، فحينما تبحث عن اسم دارفور عبر محرك البحث غوغل ستظهر لك أرقام فلكية (17.900.000) رابط ذات علاقة بموضوع دارفور[49]. وجلها مواضيع تحمل السلبية عن دارفور مما أبرز هذه الصورة التي اختزلت كل السودان في دارفور التي عرفت بالحروب، والمجاعات، واغتصاب النساء، والإبادة الجماعية[50]، ومن ثم تصدر السودان قائمة الدول الفاشلة؛ فالدولة الفاشلة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة حتى أنها لا تملك الا القليل من السيطرة على جزء كبير من إراضيها. فإعلان أن دولة ما قد "فشلت" هو موضوع جدل عموما، وعندما يتم رسميا، قد يحمل عواقب سياسية كبيرة[51].

يرى الصحفي الامريكي اليوت روس أن الدولة الفاشلة مفهوم لا معنى له، وقد تم اختراعه كمبرّر لفرض مصالح الولايات المتحدة على البلدان الأقل قوة. لقد اخترع مفهوم الدولة الفاشلة في أواخر عام 1992 كل من جيرالد هيلمان وستيفن راتنر الموظفان بوزارة الخارجية الأمريكية. ويرى هيلمان وراتنر أنه مع سقوط جدار برلين انقضى عهد البهارج من نوع سيادة الدولة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، وما تحتاجه هذه الدول الفاشلة هو "الوصاية" الحميدة دائما من قبل العالم الغربي. وفي مطلع عام 2005م قدمت مجلة فورين بوليسي لهذه الفكرة حياة ثانية من خلال نشرها لمؤشرها السنوي الاول حول (حول الدول الفاشلة)، وقد بدأ ذلك في وقت كانت تتضح فيه كارثة حربي العراق وأفغانستان اللتين تم تبريرهما كحالتي "تدخل لأسباب إنسانية". وقد تمت صياغة المصطلح خصيصا لتبرير مثل هذا التدخل من قبل الولايات المتحدة فيما وراء البحار[52].

أصدرت مجلة فورين بوليسيأول تقرير لها (حول الدول الفاشلة) في عام 2005م،حيث كان ترتيب السودان الثالث، بينما جاء ترتيب الصومال في المرتبة الخامسة[53]. ثم احتل السودان المرتبة الاولي خلال عامي 2006م ـ2007م[54]. أما في عام 2008م، فقد تركت الصدارة للصومال[55]، أما خلال الفترة من 2009م ـ 2013م، فقد احتل السودان المرتبة الثالثة[56]. وحينما يذكر الصومال تبرز الصورة السالبة للدولة الفاشلة ذات المجاعات والحروب وضعف السلطة المركزية، وبهذا تم ربط صورة السودان بالصومال عبر المخيلة الإعلامية، مما يصعب

تغيير هذه الصورة على المدى القريب. ويصنف مؤشر الدول الفاشلة 178 دولة في العالم مستخدماً (12) معياراً رئيسياً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتشمل معايير مثل شرعية الدولة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، ومظالم المجموعات، والتنمية غير المتوازنة. وكل معيار يعطى درجات تتفاوت من (1) إلى (10)، بناء على تحليل ملايين الوثائق المنشورة والمعلومات عن البلد المحدد. وتشير زيادة درجات المعيار إلى زيادة الضغوط على الدولة ومن ثمّ وجود مخاطر أعلى بعدم الاستقرار، وقد سوقت الحركة الشعبية في خطابها الإعلامي هذه المعلومة حينما بدأ الأمين العام السابق للحركة الشعبية قبيل انفصال الجنوب في 9 يوليو 2011م في توجيه انتقادات للمؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) باعتباره فشلاً في إدارة حكم البلاد.

صورة السودان في تقرير الدول الفاشلة الامريكي خلال الفترة من 2009م ـــ2013م

العام	ترتيب السودان بالقائمة	قائمة الدول الفاشلة	جرائم السودان	ملاحظة
2009	المرتبة الثالثة	الصومال في المرتبة الاولى تليها زيمبابوي	انتهاك القانون وحقوق الإنسان، جرائم ضد الإنسانية، الاغتصاب، النزوح واللجوء، التنمية غير المتوازنة، وعدم شرعية الدولة.	ظل السودان في المرتبة الاولي لقائمة الدول الفاشلة في عامي 2006م/2007م، بينما في المرتبة الثانية كان في عام 2008م، بينما في عام 2005م احتل السودان المرتبة الثالثة.
2010	المرتبة الثالثة	الصومال في المرتبة الاولى تليها تشاد		
2011	المرتبة الثالثة	الصومال في المرتبة الاولى تليها تشاد		
2012	المرتبة الثالثة	الصومال في المرتبة الاولى تليها الكونغو الديموقراطية		
2013	المرتبة الثالثة	الصومال في المرتبة الاولى تليها الكونغو الديموقراطية		

المصدر: تقرير مجلة (فورين بوليسي) الامريكية وفيه تصنيف لمائة وسبع وسبعين دولةعن الدول الفاشلة.

يرى نعوم تشومسكي أن هنالك قاسما مشتركا بين الدول الفاشلة، وهي أنها دولٌ خارجة على القانون، تنبذ قيادتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدراء، وهي غير قادرة أو راغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه[57]. غير ان تشو مسكي عدّ بلاده الولايات المتحدة دولة فاشلة لانطباق عدد من معايير الدولة الفاشلة عليها، ولأنها تعاني من بعض الأعراض التي يستخدمها الباحثون عند تصنيف الدول. بل إنه اضاف أن السياسات التي تنتهجها الحكومة الامريكية طوال عهود ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن تعزز هذا المفهوم[58].

وحينما تم وضع دولة جنوب السودان في المرتبة الرابعة في عام 2013م ضمن قائمة الدول الفاشلة، انتقدت حكومة الجنوب هذا الوضع على لسان برنابا بنجامين وزير الإعلام مبيناً أن وضع بلاده ضمن قائمة الدول الفاشلة غير منصف وجانبه الصواب؛ لأن دولة جنوب السودان لم يمض على تأسيسها سوى عامين تقريبا ورغم ذلك نجحت في بناء مؤسسات للدولة، وأن المعلومات التي يستند إليها التصنيف قام بها باحثون لم يستقوا معلوماتهم من الجهات الحكومية الرسمية[59]. وإذا جاء اعتراض حكومة جنوب السودان على وضعها على هذه القائمة فما بال السودان ألا يعترض ووضعه الاقتصادي والأمني أفضل من الدولة الوليدة، بجانب أن وضعه السياسي والأمني أفضل من بعض الدول مثل سوريا والعراق واليمن، لكنها جاءت في ترتيب الدول الفاشلة في مرتبة أفضل من السودان مما يؤشر بعدم وجود منهجية منطقية لترتيب الدول في تلك القائمة. ومن الناحية المنطقية فإن تقرير مجلة "السياسة الخارجية" ومؤسسة صندوق السلام الذي يستخدم (12) مؤشراً لتحديد موقع أي دولة في قائمة الفشل، فإنه يقدم تقديراته الكمية لجميع هذه المؤشرات. فليس هناك رابط بين هذه المؤشرات من وجهة نظر كفاءة الدولة. لهذا يمكن انتقاد هذا التقرير الذي جاءت نتائجه أقرب إلى التجريدات الرقمية منها إلى المعرفة الدقيقة بالسياق التاريخي لواقع الدول، وهذا يؤكد النظرة الانحيازية في وضع السودان على القائمة منذ صدور التقرير الأول في عام 2005م وإلى اليوم، في حين ان الواقع الاجتماعي والسياسي الملموس يؤكد أنه أفضل من العديد من الدول التي وضعت بعده في التقرير.

ويرى الباحث أنّ الولايات المتحدة والدول الغربية ساهمت اسهاماً كبيراً في وضع السودان السياسي الحالي، إذ ظلت التقارير الاعلامية الغربية تؤكد على سعي حكومة البشير في إبادة اهل دارفور من أجل الحصول على نفط دارفور، وانها لا تسعى لحل المشكل الدارفوري البتة. فقضية النفط أدت إلى سقوط العديد من الحكومات من قبل الدول الغربية، وقد أشار صاحب كتاب "قاتل اقتصادي" إلى أنه شارك في أحداث العديد من الأزمات في العديد من الدول النفطية، تباينت بين دعم الجماعات المسلحة ضد الحكومات، واحداث الازمات الاقتصادية، والقيام بالتخطيط ودعم الانقلابات العسكرية، وبين القتل كمرحلة اخيرة، حينما تفشل كل السبل السابقة[60]. وقد عضد البرنامج الوثائقي هذا الاتجاه في حرص الشركات النفطية العملاقة على الاستحواذ على نفط الدول

بأي ثمن، دون مراعاة في بعض الأحيان للأعراف والأخلاق والدولية، وما فعلته شركة شيفرون بالبترول السوداني بدارفور إبان فترة الرئيس الراحل جعفر النميري إلا دليل على ذلك، وهنا يمكن تفسير الموقف الأمريكي المعادي للسودان منذ إحلال الشركات الصينية محل شركة شيفرون (Chevron) الامريكية بحقول هجليج بدارفور التي تتبع لمنطقة أبيي المتنازع عليها مع دولة جنوب السودان[61].

أوردت دورية "فورين بوليسي" (السياسة الخارجية) في واشنطن تقريرا انتقدت فيه موقف الحكومة السودانية المتقاعس عن ايجاد حلول واقعية لمشكلة دارفور، إذ ذكر التقرير ما يلي: "لسوء الحظ، هناك منطق وراء رغبة البشير في أن يحل مشكلة، ويركز على مشكلة أخرى.. في الحقيقة، ظلت هذه استراتيجية الشماليين منذ عقود من السنين"[62]. وهذه وجهة نظر الخارجية الامريكية السلبية تجاه حكومة البشير، مما يعمق صورة السودان السالبة في تقارير الاعلام الدولي. وإذا أنعمنا النظر في تقارير الخارجية الامريكية إزاء دارفور فإنها تصب في خانة السلبية، ومن ثمّ تشكل تلك التصريحات مادة اعلامية تتناولها وسائل الاعلام العالمية حسب منظورها للقضية ومصالحها واستراتيجيتها في التغطية الاعلامية، حيث لاحظ الباحث أن الإعلام الأمريكي جاءت تغطيته لأحداث دارفور انطلاقا من تصريحات المسؤولين الأمريكيين السالبة، ومن ثمّ ساهمت تلك التغطيات في تنميط صورة السودان باعتباره دولة فاشلة، والفشل يشمل جميع أركان الدول.

نتائج البحث:

انتهى الباحث إلى عدة نتائج، وهي:

1. إبراز تقارير المنظمات الدولية للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور حتى طالبت الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس البشير وبعض المسؤولين بالحكومة السودانية.
2. وجود عدة انتهاكات لحرية التعبير الصحافي بالصحافة السودانية تمثلت بالإيقاف والمصادرة والسجن لبعض الصحفيين خاصة حينما تتناول قضايا دارفور من وجهة نظر المعارضة.إذ تمّ إيقاف صحيفة التيار نهائياً بالرغم من موافقة مجلس الصحافة على اعادة صدورها،بجانب إيقاف رئيس تحرير صحيفة "الصحافة"، النور أحمد النور، بقرار من جهاز الأمن والمخابرات.كما صدرت أحكام بالسجن بحقّ ثلاثة صحفيين مِن صحيفة "رأي الشعب" لسان حال حزب المؤتمر الشعبي العارض بقيادة د.حسن الترابي.
3. إدراج السودان ضمن قائمة الدول الفاشلة، بعد فشلها في حل قضية دارفور.
4. ساهمت تقارير المنظمات الدولية في رسم صورة سوداوية للسودان.

الخلاصة:

اجمالاً فقد ساهم تناول قضية دارفور في الإعلام الدولي في تشويه صورة السودان وأثرت تلك الصورة على المواطن السوداني الذي حرم مرات عديدة من السفر إلى بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة، بينما استفاد اخرون منها في عملية اللجوء السياسي في تلك الدول. فصورة السودان الاعلامية أصبحت مثالا للدولة الفاشلة التي تقتل شعبها، وتكتنفها المجاعات والحروب، ومن ثمّ انعكست تلك الصورة على السودانيين حينما يسافرون إلى خارج حدودهم، فينظر موظف الجوازات إلى الجواز السوداني باستخفاف وازدراء لما اختزن في ذهنه من صورة سالبة عن السودان، وهذه صورة قاتمة تنعكس على مشاعر المواطن السوداني، وإحساسه بأن صورة بلاده سوداوية حتى في أعين موظفي الجوازات في الدول الاجنبية.

ساهمت المحاور الأربعة التي تم نقاشها في البحث في تشويه صورة السودان، إذ تناولت تقارير المنظمات الغربية قضية انتهاك حقوق الإنسان بدارفور والتي صنفتها الجنائية الدولية بجرائم ضد الإنسانية، شملت قتل المدنيين وحرق القرى واغتصاب النساء، وهذا المحور اتسق مع القيم الاخبارية العالمية لوسائل الإعلام الغربية والامريكية التي ألحت عليه من عدة جوانب، حتى تم إصدار حكم الجنائية الدولية بمطالبة محاكمة الرئيس البشير، التي اصبحت مادة إعلامية ردحا من الزمن للعديد من الوسائل الاعلامية الغربية والعربية على السواء، مما عمق من صورة السودان السالبة، باعتبار أن السودان دولة فاشلة، ورئيسها مطلوب دوليا أمام الجنائية الدولية، إضافة إلى مصادرتها لحرية التعبير الصحفي بإغلاقها بعض الصحف السودانية المستقلة، والتضييق على ممارسة الصحفيين لمهنتهم. وحينما تجتمع كل هذه المثالب ذات الأضلاع الأربعة فإنها ترسم صورة سوداوية عن أي دولة وإن كانت غنية فمابالكم بدولة فقيرة كالسودان وموجودة على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

The Image of Sudan from the perspective of international organizations (2009 -2013)

AbdelHaleem Ya'qoub, *Department of Media and Communication, King Faisal University, Al-Ahsa, Saudi Arabia.*

Abstract

This research aims at depicting the Sudan Republic through the international organizations reports which have been discussed in this research with regard to the human rights violations in Darfur. This research further discusses the international organizations standpoints from the Sudanese government after expelling it from Darfur;the accusation of those international organizations in playing a role in calling for President Albasheer to be trailed in the International Criminal Court has also been discussed. After that, the research gives an actual evaluation to the freedom of press in the Sudan Republic; the research finally discusses adding the Sudan Republic to the list of futile countries.The researcher have employed the descriptive analytical approach in his study. The research concludes with several results; the most important of which are the point that the international organizations reports disclose many violations of human rights in Darfur to the extent that the International CriminalCourt has called President Bashir to be trailed with some Sudanese government officials. The reports also uncovers freedom of press violations in the Sudanese press.

قدم البحث للنشر في 2013/12/28 وقبل في 2014/5/6

الهوامش:

1. طعيمة، رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية , دار الفكر العربي , القاهرة، 1989م.
2. عبد الحميد،محمد،البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،.- القاهرة:عالم الكتب، 2000م.
1.Totten, Samuel and Eric Markusen , (2006), Genocide in Darfur: Investigating the Atrocities in the Sudan, New York: Routledgep23-45.
2. بشير، علاء الدين،الصحافة السودانية.. مفهوم المسؤولية في دولة الأمن، نشر بموقع:www.sudanile.com، تاريخ النشر: الخميس 9 مايو 2013م، تاريخ الوصول 23 سبتمبر 2013م.
3. موسى، عبده مختار، دارفور..من أزمة دولة إلى صراع القوى، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت – الدوحة، 2009م.
4. عثمان،عبد النعيم ضيفي،دارفور... التاريخ والصراع والمستقبل (قصة إقليم دارفور والصراع)، دار الرشاد للنشر والتوزيع،2008م.

5. عبد الرحمن،ابتسام محمود،اتجاهات الصحافة السودانية إزاء قضية دارفور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني،كلية الاعلام،2012م.
6. يدل هذا الاسم لدى أهل دارفور على الشجاعة، لانهم يقصدون به الجن الذي يركب الجواد، أي الفارس المغوار الذي يشبه الجن من شدة بأسه حينما يركب جواده لمقاتلة اعدائه.
7.Daly ,M. W. (2010) Darfur's Sorrow: The Forgotten History of a Humanitarian Disaster. Cambridge University Press.p23-34.
8. النحلة،حسين محمد حامد، هل دارفور مهمشة، الخرطوم، بدون تاريخ، ص3.
9. أحمد،عماد سيد، أمركة أفريقيا، دارفور فقاعة على ثقب الإبرة، ط1، الخرطوم 2005م، ص11.
10. راجع العقيد،سيد أحمد على عثمان، دارفور والحق المر الماضى - الحاضر - المستقبل دراسة سياسية تحليلية من منظور تاريخي، الدار العربية للنشر والتوزيع،2007م،ص12-31
11. لقاء مع خليل ابراهيم في اذاعة راديو دبنقا، بتاريخ 2011/12/7م، تاريخ الوصول 2013/8/29م.
12. د. يعقوب،عبدالحليم موسى، الصراع الاعلامي بين المركزية والتهميش، منشورات جامعة الجزيرة/السودان،2007م،ص34-45.
13. Totten, Samuel ,(2010), An Oral and Documentary History of the Darfur Genocide (Praeger Security International), Greenwood Publishing Group p23-34.
14.فلينت،جولي ، ألكس دي فال، دارفور؛ تاريخ حرب وإبادة، ترجمة، تحقيق: أنطوان باسيل - فؤاد زعيتر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2006/01/01م.
15. التيجاني،ذو النون، دارفور حقيقة الثورة والابادة، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2008م.
16. Kiernan ,Ben(2009), Blood and Soil: A World History of Genocide and Extermination from Sparta to Darfur. Yale University Press.p54-63.
17. عوض،أبو عبيدة،روجر وينتر.. رجل أمريكا الغامض في الجنوب، نشر بالموقع الرسمي لصحيفة الاهرام بتاريخ 2010/12/09م، تاريخ الوصول 2013/8/26م.
18. التيجاني،ذو النون، مرجع سابق، ص23.
19. يعقوب،الركابي حسن،التطهير العرقي.. فرية أمريكية جديدة، جريدة الانتباهة السودانية، نشر بتاريخ 8 مارس 2012م.
20. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، من أجل سلام دارفور "بحوث ومناقشات ندوة حول مواقف أكثر فاعلية لمنظمات حقوق الإنسان العربية في دارفور (11-12 مايو 2007).
21. ابراهيم،عبدالله على، نيكولاس كريستوفر.. دارفور، والبوليتزر، نشر بموقع http://www.aljazeera.net،تاريخ النشر:السبت 2013/8/24م، تاريخ الوصول:2013/8/25م.
22. فلينت، جولي، الحرب الأخرى :الصراع العربي الداخلي في دارفور، نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف 2010م.
23. أعمال الدورة 21 لمجلس حقوق الإنسان، بتاريخ 9/10/ 2012 م
24. المرجع نفسه السابق.
25. لمزيد من المعلومات راجع الكتب التالية:.

Grzyb, Amanda F. (2009), The World and Darfur: International Response to Crimes Against Humanity in Western Sudan (Arts Insights), McGill-Queen's University Press.

de Waal, Alex, Julie Flint, Ali Haggar and Musa Abdel Jalil,(2007), War in Darfur and the Search for Peace (Studies in Global Equity). Global Equity Initiative, Harvard University.

Daly ,M. W. (2010) Darfur's Sorrow: The Forgotten History of a Humanitarian Disaster. Cambridge University Press.

Kiernan ,Ben(2009), Blood and Soil: A World History of Genocide and Extermination from Sparta to Darfur. Yale University Press

26. عرفة، محمد جمال، القرار 1564.. يهدد الخرطوم أم دارفور؟، موقع: http://www.onislam.net، تاريخ النشر: 20 سبتمبر 2004م، تاريخ الوصول 25 اغسطس 2013م.
27. سعد، حسين، المعارضة: شعبنا يقتل بالطائرات والراجمات، نشر بموقع الحركة على الرابط التالي: http://sudanrf.com، تاريخ النشر: 14يونيو 2013م، تاريخ الوصول: 26 اغسطس 2013م.
28. عوض، عمار، اغتيال خليل ابراهيم مقدمة لاستقلال دارفور أم سيكون لقوى الوسط راي اخر، نشر بموقع حركة العدل والمساواة، تاريخ النشر: 5 فبراير 2012م، تاريخ الوصول: 12 مارس 2012م.
29. الغرب يبلغ الجبهة الثورية رفضه العمل العسكري للإطاحة بنظام البشير، نشر بموقع: http://www.sudantribune.net، تاريخ النشر: 5 اغسطس 2013م، تاريخ الوصول: 26ا غسطس 2013م.
30. علي، خالد حنفى، أبعاد الصدام بين الحكومة السودانية والمنظمات الأجنبية، ملف الأهرام الإستراتيجى، نشربموقع http://digital.ahram.org، تاريخ النشر 2009/4/1م، تاريخ الوصول: 2012/7/23م.
31. سري، مصطفى، الحكومة السودانية تطرد 360 أجنبيا في المنظمات الإنسانية العشر التي تم إبعادها، جريدة الشرق الاوسط، الجمعة 09 ربيع الاول 1430 هـ 6 مارس 2009 العدد 11056.
32. الخرطوم: طرد المنظمات الأجنبية لتآمرها ضد أمن البلاد واستقرارها، صحيفة عكاظ الجمعة 1430/03/09هـ) 06/ مارس/2009العدد: 2819
33. علي، خالد حنفى ، أبعاد الصدام بين الحكومة السودانية والمنظمات الأجنبية، ملف الأهرام الإستراتيجى، نشر بموقع http://digital.ahram.org، تاريخ النشر 2009/4/1م، تاريخ الوصول: 2012/7/23م.
34. الملايين يواجهون الموت جوعاً والمرض بعد طرد هيئات المعونات من دارفور، نشر بموقع: http://www.amnesty.org، تاريخ النشر: مارس 2009، تاريخ الوصول 4مارس 2011م.
35. راجع موقع منظمة العفو الدولية: Sudan Human Rights, http://www.amnestyusa.org، تاريخ النشر: 2012/7/19م، تاريخ الوصول: 2012/10/22م.
36. اجرت اللقاء مع الرئيس البشير بالخرطوم غادة عويس بتاريخ 10 يناير 2011 م.

37. لمزيد من المعلومات راجع: يحياوي، نبيل محمد، اختصاص المحكمة الجنائية بمحاكمة المشتبه بارتكابهم جرائم دولية في دارفور، القاهرة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،2011م. يوسف، امير فرج، المحكمة الجنائية الدولية ومشكلة دارفور، القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، 2009م. البحيري، زكى، دارفور... أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مصر، المكتبة العصرية، 2009م.
38. (المؤتمر الإسلامي): قرار محاكمة البشير (سابقة خطيرة) يمكن أن يفاقم تعقيدات الوضع في دارفور، جريدة الرياض، الأحد 13 صفر 1430هـ - 8 فبراير2009م - العدد 14839.
39. السودان: تدهور سجل حقوق الإنسان في ظل النزاعات الجديدة الهجمات على المدنيين والقمع يشوهان فترة ما بعد الانفصال، نشر على موقع http://www.hrw.org، تاريخ النشر 22 يناير 2012م، تاريخ الوصول 2012/10/8م.
40. يعقوب، عبدالحليم موسى، الموضوعية والقيم الاخبارية في الاعلام، القاهرة، دار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م، ص 13ـ26.
41. بشير، علاء الدين، الصحافة السودانية.. مفهوم المسؤولية في دولة الأمن،نشر بموقع: www.sudanile.com، تاريخ النشر: الخميس9 مايو 2013 م، تاريخ الوصول 23سبتمبر2013م.
42. ربيع الثورات العربية، اثبت ان الانظمة العربية كانت جاثمة على صدور الشعوب غصبا لا اختيارا،وان ظلت تحكم عبر صناديق الاقتراع.
43 .Rugh, William A.(1987), The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World, Syracuse UnivPr (Sd).p23-34.
44. بيان اتحاد الكتاب السودانييندفاعا عن سجناء الرأي، نشر بموقع: www.sudanesewebtalk.com، تاريخ النشر:19 يونيو 2010م، تاريخ الوصول 5 يونيو 2013م.
45. بيان اتحاد الكتاب السودانيين حول اعتقال الصحفي جمال عثمان همد، نشر بموقع: www.sudanile.com، تاريخ النشر: 2 نوفمبر 2011م، تاريخ الوصول: 20 سبتمبر 2013م.
46. بشير، علاء الدين، الصحافة السودانية. مفهوم المسؤولية في دولة الأمن، نشر بموقع: http://www.sudaress.com، بتاريخ: 5 سبتمبر 2013م، تاريخ الوصول: 23 سبتمبر 2013م.
47. صديق، عبد المطلب، أسرى في سجون الصحف السودانية، نشر بموقع الراكوبة، بتاريخ السبت 11 مايو 2013م، تاريخ الوصول: 23 يونيو 2013م.
48.السودان: تدهور سجل حقوق الإنسان في ظل النزاعات الجديدة الهجمات على المدنيين والقمع يشوهان فترة ما بعد الانفصال، نشر على موقع http://www.hrw.org، تاريخ النشر 22 يناير 2012م، تاريخ الوصول 2012/10/8م.
49. تم الحصول على هذا الرقم بتاريخ 24 أغسطس 2013م، في تمام الساعة 3:31 صباحاً.
50. Levy, Janey, (2008), Genocide in Darfur (Genocide in Modern Times). Rosen Pub Group.p54-67.

51. "Failed States FAQ Number 6". the Fund for Peace. تاريخ النشر:22اكتوبر 2007، تاريخ الوصول:12مايو2013م.
52. روس، اليوت، مفهوم الدولة الفاشلة أسطورة غربية، ترجمة قاسم مكي، صحيفة الجارديان، نشر بجريدة عمان بتاريخ الاحد, 22 ذو الحجة 1435هـ. 27 اكتوبر 2013م.
53 Failed States list 2005 ."Fund for Peace .Retrieved 25.8.2013.
54 Failed States list 2007 ."Fund for Peace .Retrieved 15.7.2013.
55 Failed States list 2008 ."Fund for Peace .Retrieved 23.6.2013.
56. راجع تقرير الدول الفاشلة على موقع: www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/17/2011_failed_states، تاريخ الوصول 23 أغسطس 2013م.
57. تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة، تحقيق: سالي الكعكي، دار الكتاب العربي، القاهرة،2007م.
58. نفس المرجع.
59. حكومة جنوب السودان تنتقد إدراجها ضمن الدول الفاشلة بعد السودان مباشرة، نشر بموقع: http://www.alrakoba.net، بتاريخ: 2013/6/28م، تاريخ الوصول: 2013/8/25م.
60. Perkins, John(2004), Confessions of an Economic Hit man, Berrett-Koehler Publishers, USA.
61. انظر فيلم سر الاخوات السبع، وثائقي من انتاج الجزيرة، تاريخ النشر بتاريخ 2013/10/28، تاريخ الوصول 2013/12/3م.
62. تقرير أميركي عن السودان: أوباما أعطى دارفور للبشير مقابل الجنوب، صحيفة الشرق الاوسط،21ذو الحجة 1431 هـ 28 نوفمبر 2010م، العدد 11688.
62. التيجاني، ذو النون. (2008م). دارفور حقيقة الثورة والابادة، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.